مملكة البحرين

مجلس المناقصات والمزايدات

التقرير السنوي

2022

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس
الوزراء حفظه الله

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك البلاد المعظم
حفظه الله ورعاه

صاحب العظمة

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

طيب الله ثراه

جدول
المحتويات

04 كلمة سعادة الرئيس

05 كلمة سعادة الأمين العام

06 بداية الانطلاق

07 الرؤية والرسالة والقيم

08 لمحة حول عمليات المجلس

09 أبرز الإحصائيات

12 المبادرات والمشاريع التطويرية للمجلس

مجلس المناقصات والمزايدات
مبنى أركابيتا، خليج البحرين
صندوق بريد: 18686، المنامة
مملكة البحرين

كلمة رئيس المجلس

رحلة مشتركة نحو النجاح

السيد
ياسر بن إبراهيم حميدان
رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

نواصل البناء على ما تحقق من إنجازات في مختلف المحطات التي مررنا بها، مؤكدين تمسكنا بما حصدناه من مُكتسبات تتوافق مع أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030. إن من أبرز مُرتكزات عجلة التنمية الشاملة التي أطلقها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المُعظم حفظه الله ورعاه، هو الحفاظ على المال العام وتحقيق التوازن والتنافسية بين الجهات المتصرفة والاستمرار في البناء والارتقاء بالخدمات، وهو الأساس الذي استلهمناه في عملياتنا مما ساهم في تعزيز موقعنا الريادي محلياً وعالمياً.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتنويه بما حظينا به من رعاية كريمة ودعم لا محدود من الحكومة الموقرة تحت قيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله وهو ما كان له دور مُهم ومُساهمة قوية في ما تحقق من نتائج لافتة، لا سيما ترسية عدد 1618 مناقصة/مزايدة بقيمة 1.351 مليار دينار بحريني، مما يؤكد على حرص المجلس في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وسعيه المستمر باتجاه تبنّي المبادرات النوعية الكفيلة بالنهوض في عملياته وفق أفضل الممارسات الدولية في مجال المشتريات وسلاسل التوريد، من أجل تقديم خدمات ذات قيمة مضافة وجودة عالية للشركاء من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار.

ختاماً، أتقدم بالشكر والتقدير للدور الفاعل لأصحاب السعادة أعضاء المجلس وأمين عام المجلس والجهاز الفني والإداري على ما قدموه من جهود وعمل دؤوب كان له بالغ الأثر في تحقيق المزيد من المكتسبات التي شهدها المجلس في العام الماضي.

كلمة الأمين العام

تحويل التحديات إلى فرص

المهندس
السيد جمال بن عبدالعزيز العلوي
أمين عام مجلس المناقصات والمزايدات

نجحنا ولله الحمد في الوصول لآفاق جديدة من التطور والحداثة في المؤشرات والعمليات والممارسات العصرية مع التركيز على مواءمة الخدمات المقدمة مع عصر التكنولوجيا الجديد للارتقاء بخدماتنا للشركاء في القطاعين العام والخاص، وترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص.

واستكمالاً لمسيرة المجلس المُرتكزة على نهجه الثابت بتبني أفضل الممارسات الدولية، شهد مجلس المناقصات والمزايدات في العام 2022 نقلة نوعية في مؤشرات الكفاءة والإنجاز حيث شهدنا ارتفاع نسبة المناقصات العامة المطروحة لتصل إلى 83.1% من إجمالي عدد المناقصات المطروحة مقارنة بـ 77.9% خلال العام 2021م، مما يُترجم حجم الجهود التي يُكرسها المجلس لترجمة تطلعات الحكومة لدعم المسيرة الاقتصادية للمملكة من خلال تعزيز التنافسية بين الموردين والمقاولين.

وحرصت الأمانة العامة على مواصلة الاهتمام بمؤشر الاستجابة للطلبات الواردة إليه من الشركاء من الجهات المتصرفة والمقاولين والموردين، حيث استطاع المجلس الرد على ما نسبته 88.4% من إجمالي الطلبات المستلمة خلال 14 يوماً أو أقل، مقارنة بـ 84.5% خلال العام 2021، وذلك بعد دراستها ومراجعتها، في مؤشر واضح وملموس على الأهمية التي يوليها مجلس المناقصات والمزايدات لمؤشر سرعة الاستجابة للطلبات الواردة إليه، مما يضمن توفير الخدمات وتنفيذ المشاريع الحكومية، وفق الخطط الزمنية الموضوعة.

وختاماً أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، ولمقام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على ما يحظى به المجلس من دعم راسخ ومُتابعة حثيثة، كما وأُثمن مُساندة رئيس وأعضاء مجلس المناقصات والمزايدات، كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع كوادرنا الوطنية المعطاءة في الأمانة العامة للمجلس على العمل الدؤوب والتفاني في أداء المهام المطلوبة بكل حرفية ومهنية وإخلاص، وهم جزء لا يتجزأ من مسيرة الإنجازات التي حققها المجلس.

بداية الانطلاق

بدأت مسيرة مجلس المناقصات والمزايدات بالانطلاق في العام 2002 لتأسيس مرحلة جديدة وإحداث نقلة نوعية في العمل الحكومي لجني إحدى ثمار المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم – حفظه الله ورعاه- نحو تحقيق تطلعات كافة المتعاملين مع إدارة المناقصات وتوفير أفضل الخدمات، وذلك من خلال صدور المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002، والذي نصت المادة (8) منه على إنشاء مجلس مستقل يسمى مجلس المناقصات خلال ثلاثة أشهر؛ أي خلال مطلع العام 2003، ومن ثم صدور المرسوم رقم (37) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية خلال العام ذاته.

ولم تتوقف مسيرة الارتقاء بإجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية عند هذا الحد، حيث شهدت الأعوام الماضية إنشاء عدة مراسيم بتعديل بعض أحكام القانون، ومن أبرزها صدور قانون رقم (29) لسنة 2010م، والذي نصت المادة الأولى منه على تعديل مسمى المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية، كما نصت المادة (8) على انشاء مجلس مستقل يسمى مجلس المناقصات والمزايدات.

وضمن حزمة من التشريعات التي أقرها مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بهدف تطوير التشريعات لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة لصالح المواطنين، وتنفيذاً للتوجيه الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، فقد شهد العام 2021 إصدار المرسوم الملكي رقم (84) لسنة 2021 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، من أجل المساهمة في تعزيز صيانة الحقوق وسيادة القانون.

الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية

الارتقاء بمملكة البحرين لتصبح نموذجاً عالمياً لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة.

الرسالة

العمل عن قرب مع القطاعين العام والخاص في الوقت الذي نسعى فيه لمواصلة تعزيز شفافية وكفاءة ممارسات المشتريات والمبيعات الحكومية في المملكة، ودعم النمو الذي يشهده القطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم الاستدامة الاقتصادية من خلال المحافظة على المال العام.

القيم

النزاهة والشفافية

نسعى لتحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية في أداء أعمالنا والتعامل مع شركائنا وعملائنا.

الثقة والاحترام

نسعى لكسب ثقة واحترام الشركاء والعملاء من خلال الالتزام المهني في معاملاتنا وقراراتنا.

المساواة والإنصاف

تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطراف ذات العلاقة.

الجودة والتميّز

نعمل كفريق لبلوغ أقصى مستويات الجودة في الأداء من أجل تحقيق التميّز في الخدمة.

المسؤولية

نعمل بروح المسؤولية في قراراتنا وأعمالنا ونؤكد على التزامنا الكامل بالعمل الجماعي.

الاحتراف والمهنية

نستثمر في تطوير وتحفيز كفاءة وأداء مواردنا البشرية لتعزيز قدراتنا ومصداقيتنا المهنية.

الإبداع

نشجع مواردنا البشرية على استغلال طاقاتها الإبداعية ومواهبها الكاملة لتحسين الأداء المؤسسي وتحقيق النجاح الاستراتيجي.

لمحة حول عمليات المجلس في 2022م

حصد مجلس المناقصات والمزايدات ثمار الجهود المستمرة لتنفيذ مبادرات نوعية ساهمت في تحسين وتيسير إنجاز الأعمال بين الموردين والمقاولين والجهات المتصرفة ذات العلاقة، حيث تم طرح 1007 مناقصة/مزايدة واستلام 4616 عطاء، وترسية عدد 1618 مناقصة/مزايدة بقيمة 1.351 مليار دينار بحريني، مما يؤكد على مساهمة المجلس في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والتزامه بتحقيق الإنجازات التي تنسجم مع التطلعات الحكومية والخطة الوطنية المرسومة لمزيد من التقدم والازدهار لمملكة البحرين.

أبرز إحصائيات
عام 2022م

1,007

عدد المناقصات والمزايدات المطروحة

1,618

عدد المناقصات/المزايدات التي أشرف عليها المجلس
(الترسيات، التمديدات، الأوامر التغييرية، التجديدات)

4,616

عدد العطاءات المُستلمة

170

إجمالي عدد التظلمات التي تم التعامل معها

1,351,901,497.03 د.ب

إجمالي قيمة المناقصات/المزايدات التي أشرف عليها المجلس
(الترسيات، التمديدات، الأوامر التغييرية، التجديدات)

عدد الموردين المسجلين

الموردين المحليين	7,814
الموردين الدوليين	2,613
إجمالي عدد الموردين	**10,427**

الترسيات بحسب القطاع

أظهرت تقارير الترسيات تصدّر قطاع النفط لقائمة الترسيات من حيث نسبة قيم المناقصات المرساة بنسبة 34% من إجمالي الترسيات، يليه قطاع الطيران بنحو 23%، كما بلغت نسبة قيمة المناقصات المرساة في قطاع الخدمات والمزايدات والاستثمار 19%، ثم قطاع الإنشاءات والاستشارات الهندسية وقطاع المواد والمعدات بنسبة تبلغ 13% و10% على التوالي من إجمالي قيم الترسيات.

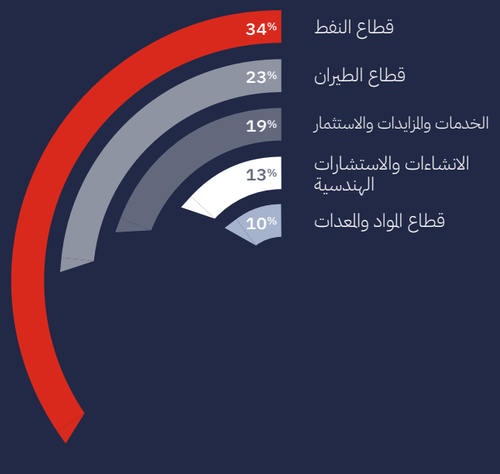

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تماشياً مع الجهود الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر في هذا الشأن، شهدت عمليات مجلس المناقصات والمزايدات خلال العام 2022م ترسية 164 مناقصة حكومية بقيمة تبلغ 57.2 مليون ديناراً لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي شكلت ما نسبته 11% من إجمالي قيم الترسيات للفترة ذاتها، استفادت منها 101 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وذلك بعد استبعاد قيم ترسيات المناقصات ذات الطبيعة الخاصة والتي لا ينطبق عليها قرار مجلس الوزراء الموقر بشأن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

164 مناقصة

57.2 مليون دينار

أساليب طرح المناقصات

حقق المجلس نتائج لافتة بتطبيق أسلوب الطرح المثالي للمناقصات والمزايدات الحكومية، إذ ارتفعت نسبة المناقصات العامة المطروحة لتصل إلى 83.1% من إجمالي عدد المناقصات المطروحة مقارنة بـ 77.9% و74% و70.5% و57% خلال الأعوام 2021م و2020م و2019م و2018م على التوالي، وشهدت المناقصات المحدودة تراجعاً ايجابياً لتصل إلى ما نسبته 13.3% من إجمالي عدد المناقصات مقارنة ب 18.1% خلال عام 2021م، كما تراجعت بصورة إيجابية أيضاً نسبة المناقصات المطروحة بأسلوب التعاقد المباشر من 4% في 2021م إلى 3.6 % خلال العام المنصرم، متجاوزة بذلك أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالتعاقد المباشر.

سرعة الاستجابة للطلبات

حرص المجلس على إعطاء الأولوية لمؤشر سرعة الاستجابة للطلبات الواردة إليه، إذ بلغ عدد الطلبات الواردة للمجلس 11,419 طلباً من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، وتم الرد على هذه الطلبات بعد الدراسة والمراجعة خلال فترات قياسية، إذ تم الرد على ما نسبته 88.4% من إجمالي الطلبات المستلمة خلال 14 يوماً أو أقل مقارنة ب 84.5% خلال العام 2021م.

سرعة الاستجابة للطلبات خلال 14 يوم أو أقل

التأهيل المسبق

يولي المجلس اهتماماً للتأهيل المسبق باعتباره أولوية بالغة الأهمية تأتي على سلم الأولويات، إذ يحرص على قيام الجهات المتصرفة بالتأهيل المسبق للموردين والمقاولين قبل طرح المناقصات، وذلك بهدف التحقق من توافر الأسس المطلوبة لدى الموردين أو المقاولين الراغبين في المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية وقياس مدى قدراتهم الفنية وإمكانياتهم المالية والإدارية وقدرتهم على تنفيذ الأعمال المطلوبة، بما يضمن إسناد المشاريع الحكومية إلى المقاولين الذين تتوافر لديهم جميع الإمكانيات والشروط المطلوبة. شهدت طلبات التأهيل المسبق خلال العام 2022م زيادة بنسبة 40% عن العام 2021م، إذ بلغ عدد طلبات التأهيل المسبق التي اعتمدها المجلس خلال العام 2022م، عدد 250 طلب تأهيل مقارنة بـ 179 طلب تأهيل خلال العام 2021م.

طلبات التأهيل المسبق

خطط المشتريات

قام المجلس خلال عام 2022م بنشر خطط مشتريات لعدد 67 جهة متصرفة، مقارنة بما تم نشره من خطط مشتريات خلال عام 2021م لعدد 42 جهة متصرفة، وذلك في خطوة فريدة تساهم في تعزيز مفهوم الشفافية في المناقصات والمزايدات الحكومية المزمع طرحها، بما يتيح الفرصة أمام الموردين والمقاولين للتخطيط المسبق للمشتريات، ومساعدة الراغبين منهم في المنافسة من التخطيط لمشاركتهم في المناقصات والاستعداد لدخول المنافسة بجاهزية أعلى، مما يحقق زيادة في عدد الشركات المتقدمة للمناقصات، والحصول على خيارات أكثر، وعطاءات أفضل شروطاً، وأسعار أكثر تنافسية.

تنمية إيرادات المجلس

لضمان استدامة الموارد المالية وتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات، عزز المجلس من آليات تحصيل الإيرادات مما ساهم في تحقيق إيرادات للعام 2022م بلغت 1,007,755 دينار بحريني، منها 516,155 دينار بحريني من بيع وثائق المناقصات/المزايدات، و491,600 دينار بحريني من الإعلان الموحد، بالإضافة الى ذلك فإنه تم وضع آلية لمتابعة عملية التحصيل، حيث يتم ارسال إشعارات الدفع بشكل ربع سنوي للجهات المتصرفة، وذلك لمتابعة الفواتير المستحقة، ما أدى الى ارتفاع في نسبة التحصيل بما يساوي 6% مقارنةً بإيرادات إعلانات المناقصات للعام 2021م.

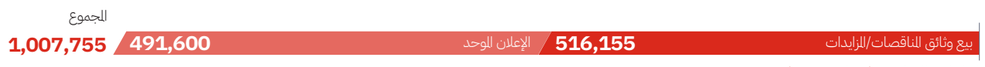

إيرادات المجلس (دينار بحريني)

المبادرات والمشاريع التطويرية للمجلس في عام 2022م

مبادرات المجلس

تعزيز العلاقات مع الشركاء

سعياً من مجلس المناقصات والمزايدات لتعزيز العلاقات مع الشركاء لترسيخ مبدأ التواصل مع جميع الأطراف ذات العلاقة، عقد المجلس 61 دورة وورشة استشارية خلال عام 2022م، بمشاركة 3908 مشاركاً من القطاعين الحكومي والخاص.

عدد الدورات التدريبية التي تم تنظيمها

عدد المشاركين في دورات التدريبية

الموردين والمقاولين

عقد المجلس 8 دورات تدريبية للموردين والمقاولين شارك فيها 957 مشارك، حيث تطرقت هذه الدورات لإجراءات المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية، كما تم تخصيص بعض الدورات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوضيح آلية تطبيق مبادرة الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجهات المتصرفة

نظم المجلس 34 دورة تدريبية تأسيسية وتخصصية للجهات المتصرفة بمشاركة 1809 مشارك، سُلّطت الأضواء فيها على عمليات وشؤون وإجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، بالإضافة إلى أساليب طرح المناقصات، وإجراءات التأهيل المسبق وتطبيق مبادرة الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما نظم المجلس اللقاء النصف سنوي للجهات المتصرفة في يونيو من عام 2022م، حيث تم خلاله استعراض تجارب وقصص النجاح التي تحققت، وذلك بمشاركة فاعلة من كافة الجهات المتصرفة.

تأهيل وتدريب أعضاء لجان التقييم

عقد المجلس 19 دورة تدريبية شارك فيها 1142 موظف من موظفي الجهات المتصرفة بهدف تأهيلهم في مجال تقييم المناقصات والمزايدات الحكومية، مما أهلهم للحصول على شهادات كأعضاء لجان تقييم مؤهلين ومعتمدين من قبل المجلس.

الجوائز والشهادات

حصد المجلس الجائزة الذهبية من «ستيفي» العالمية للعام 2022م، عن فئة الإدارة المبتكرة في المؤسسات الحكومية، وهي واحدة من أرفع الجوائز العالمية في مجال الإبداع والتميز المؤسسي للأعمال الدولية المعنية بتكريم الحكومات الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم.

المشاريع التطويرية

في سبيل النهوض بالأهداف الاستراتيجية للمجلس الرامية لتعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية وتميزها بالفعالية والكفاءة وضمان أعلى مستويات العدالة وتكافؤ الفرص، شهد العام المنصرم تنفيذ والبدء في عدد من المشاريع التطويرية، منها:

منصة المشتريات الحكومية

قام مجلس المناقصات والمزايدات بالتعاقد مع شركة عالمية متخصصة لتصميم وتنفيذ منصة المشتريات الحكومية بهدف تطوير عمليات وإجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، ومن المتوقع أن يتم التدشين التجريبي لعدد من الجهات في نهاية العام 2023م.

شهادة نظام الجودة

يسعى المجلس إلى تطبيق نظام إدارة الجودة عبر المراجعة المستمرة لكفاءة وفعالية الأداء لضمان انسجام العمليات مع الخطط الاستراتيجية والتوجهات العامة لسياسة الجودة، حيث شرع المجلس في التعاقد مع شركة لتنفيذ مشروع نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015.

نظام التأهيل المسبق للطلبات الفردية

عكف المجلس على الانتهاء من تطوير النظام الخاص باستلام طلبات التأهيل المسبق المنفردة من الموردين والمقاولين عبر منصة نظام المناقصات الإلكتروني، ويعتزم المجلس إطلاق المرحلة التجريبية للنظام خلال النصف الأول من العام 2023م بالتعاون والتنسيق مع بعض الجهات المتصرفة، على أن يتم إطلاقه لجميع الجهات المتصرفة خلال النصف الثاني من نفس العام.

مبادرات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أطلق المجلس الحزمة الثانية من مبادرات مشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت من ضمنها مبادرة «العضيد» وهي مبادرة لتشجيع الشراكات بين المؤسسات لتعزيز مواردهم وخبراتهم والمشاركة في المناقصات الحكومية كوحدة واحدة.

كما استحدث المجلس مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هيكل المجلس، وذلك للإشراف على آليات تطبيق قرار مجلس الوزراء الموقر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

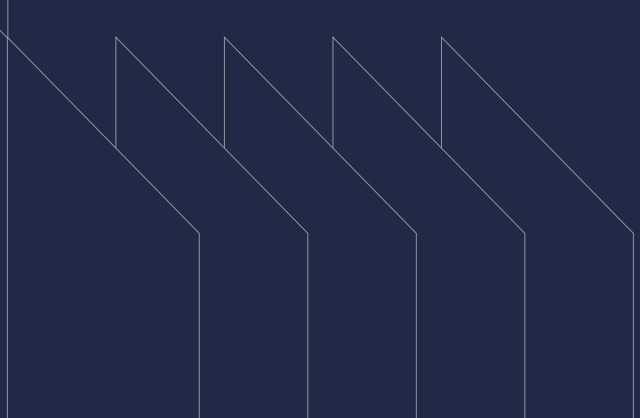

www.tenderboard.gov.bh